

المشهد السياسي

موفد «سري» من الحريري في معرابة: الخلاف بين الحليفين لا يزال قائماً

قرر رئيس الحكومة سعد الحريري التريث في تفجير آخر الخطوط التي تجمعهم بحلفائه القادمين، ولا سيما القوات اللبنانية. وترك الباب مفتوحاً أمام المحاولات القائمة بين الطرفين لحل الأزمة، كان آخرها زيارة سرية قام بها الوزير السابق غطاس خوري لمعراب، للقاء رئيس القوات سمير جعجع. ومع أن الجلسة «لم تكن إيجابية»، إلا أن مصادر مطلعة أكدت أن «اللقاء بين الحريري وجعجع لا بد وأن يحصل»



الحريري مستعد لخوض الانتخابات وينتقم خسارة 12 نائباً ويعتبرها «مقبولة» (دالاتي ونهرا)

طُرحت أسئلة كثيرة عن البحصمة التي قال رئيس الحكومة سعد الحريري، إنه سـ«يبقها» في وجه الشخصيات التي يستهدفها في كلامه، وتلتها أسئلة أكثر عن أسباب العودة عن قراره، خصوصاً أن الأنتظار كلفها شخصت باتجاه حزب القوات اللبنانية ورئيسه سمير جعجع، نتيجة الرسائل «المشفرة» التي تولى نقلها مقربون من الحريري في بياناتهم ومواقفهم وعلى صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدًا الوزير السابق غطاس خوري. وفيما لم يكن إعلان الحريري نيته «كشف المتآمريين عليه» مزحة،



الجبير: عون وحزب الله استخدموا الحريري لتغيير قانون الانتخاب

كذلك ليس التراجع عنها في الوقت الحالي دليلاً على أن ذيول مرحلة «الاستقالة الإيجابية» من الرياض قد عولجت بالكامل. لكن هذا التأجيل مرده بحسب مصادر مقربة من الطرفين يعود إلى «مروحة الاتصالات التي لا تتوقف على طريق معراب ووادي أبو جميل»، والتي كشفت أن «الوزير خوري زار جعجع أخيراً بعيداً عن الإعلام لمعالجة الأمر، غير أن الجلسة لم تكن إيجابية، ولم تنجح في حل المسائل الخلافية»، خصوصاً أن «الأجواء لا تزال في مرحلة الأخذ والردّ حول التهم التي يوجهها الحريري إلى جعجع وينفيها الأخير، وقد نقل خوري إلى الحريري ما سمعه من رئيس القوات دون أن تظهر أي بوادر حلحلة». ولفتت المصادر إلى أن «العلاقة بينهما دقيقة جداً»، لكنها أكدت أنه «في نهاية الأمر سيكون



هناك لقاء يجمع الحريري وجعجع». وقد ربطت المصادر تأجيل الحريري لإطلاقته التلفزيونية بسببين: الأول هو «رغبته في تفادي تاجيح الإشكال مع القوى السياسية التي يعتبر أنها لعبت دوراً سلبياً في الاستقالة»، والثاني هو «لاعتبارات سعودية». فالحريري يحرص على عدم قطع شعرة معاوية ولا حرق كل الأوراق مع المملكة، رغم أن التوتر لم يبرد بعد، ولا سيما أن لا شيء مؤكداً بأن الرياض تخلت عنه نهائياً، وهي لن تتخلى عن جعجع أيضاً». وفيما أعيد إحياء عمل الحكومة مع ملامح مسعى الحفاظ على التسوية الرئاسية ونجاح العهد، ترجمت أول من أمس في مجلس الوزراء من خلال موافقته بالإجماع على عرض

وزارة الطاقة والمياه منح رخصتين حصريتين لائتلاف من ثلاث شركات للتقريب عن النفط والغاز، إضافة إلى إقرار بعض التعيينات، يجد الحريري نفسه وحكومته أمام اختبار فعلي لنموذج التسوية الجديد القائم على نقطة ارتكاز أساسها النأي بالنفس، ورصد المواقف الداخلية والخارجية منها. في هذا الإطار، ظهر أمس موقف بارز لوزير الخارجية السعودي عادل الجبير، اتهم فيه حزب الله والرئيس ميشال عون بـ«استخدام الحريري كواجهة لتغيير القانون الانتخابي، من هنا قرر الحريري الاستقالة لإحداث صدمة إيجابية». كذلك حمل الجبير الرئيس نبيه بري مسؤولية عودة الحريري عن استقالته، إذ قال إن «الحريري عاد إلى لبنان من أجل

تقديم الاستقالة رسمياً، ولكن رئيس مجلس النواب نبيه بري، وعده بأن لبنان سيكون حياً بشان ما يحدث في العالم العربي وبأنه سيُعطي الهامش السياسي للعمل. لذلك، نحن سننتظر ونرى. ونحن دعمنا ذلك وسنرى». ويبدو أن عدداً من الدول العربية تسير على نهج السعودية، وتحديداً الإمارات التي زارها أخيراً وزير الداخلية نهاد المشنوق، واعتبرت مصادر مطلعة أنها «زيارة صيانة للعلاقة بين الإمارات والحريري». وفيما أشارت إلى أنها «لم تكن مريحة بالشكل المطلوب، لأن الأزمة الإماراتية مع رئيس الحكومة تعود إلى ما قبل استقالته، ولم تحل بزيارة الأخير لها خلال الاستقالة». وبحسب المصادر، فإن نتيجة زيارة المشنوق أعادت

تأكيد أن الإمارات «تعتبر لبنان من حصة الرياض، ولا مشكلة معه إذا وجدت المملكة أن سياسة النأي بالنفس الذي تعهد بها الحريري ستؤتي النتائج المرجوة». من جهة أخرى، أعطى الوزير المشنوق أمس إشارة بداية العد العكسي للانتخابات النيابية المقبلة، بعد توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة للبنانيين المقيمين في لبنان، والمنتشرين في 40 دولة وإحالتها على الأمانة العامة لمجلس الوزراء، محددًا موعد الانتخابات النيابية في 6 أيار في كل لبنان. أما في دول الانتشار، فستتم خلال يومين مختلفين، في 22 و28 نيسان بالاستناد إلى العطل الرسمية في البلدان حيث يعيش المغتربون. وقالت مصادر الداخلية إن «الانتخابات ستجري في موعدها دون عقبات»، غير أن «هناك بعض المراسيم والإجراءات التي ستتخذ تبعاً، بعدما حصل تأخير نتيجة الأزمة السياسية». وكشفت المصادر أن «الانتخابات ستجري وفق القانون النسبي صحيح، لكن من دون الإصلاحات التي أقرت فيه: فلا بطاقة بيوومترية، ولا تسجيل مسبق. الاقتراع سيكون بالهوية أو جواز السفر، والناس ستقترع في أماكن سكنها»، لافتة إلى أن «تكلفة الانتخابات تصل إلى ما يقارب 40 مليون دولار». في هذا السياق، نقلت مصادر رئيس الحكومة ارتياحه لسير الأمور، مؤكدة أنه «مستعد لخوض الانتخابات النيابية»، خصوصاً أن «ما حصل معه (احتجازه في السعودية) آمن له تاييداً شعبياً كبيراً». وكشفت أنه «مقتنع بأنه لن يعود إلى مجلس النواب بالكلية ذاتها، لكنه يتقبل خسارة محتملة ستسحب منه نحو 12 نائباً».

(الأخبار)

تقرير

القرار الاتهامي في فضيحة الكلية الحربية: الأموال دفعت إلى «مجهول»؟

أصدر قاضي التحقيق العسكري الأول رياض بو غيدا، قراره الاتهامي في ما عرف بـ«فضيحة الكلية الحربية» التي يقف خلفها عسكريون ومهنيون. توسطوا لدخول تلامذة ضباط إلى الكلية الحربية. القرار الاتهامي ثبت دفع أهال مبالغ مالية مقابل ضمانات بدخول أبنائهم المدرسة الحربية، لكن بدا جلياً وجود قرار بـ«ضبضة» الملف وعدم كشف «المتورطين الكبار»

رضوان مرتضى

اعتبر قاضي التحقيق العسكري الأول رياض بو غيدا، في متن قراره الاتهامي في ما عرف بـ«فضيحة الكلية الحربية»، التي أدت إلى توقيف ضابط منقاع في الأمن العام وستة مدنيين بجرم قبض عشرات آلاف الدولارات من أشخاص مقابل ضمان تطويع تلامذة ضباط في الكلية الحربية، أن الوقائع ثبتت إقدام المدعى عليهم الأباء أحمد ف. حسام ز. وحسين س. على دفع مبالغ مالية كبيرة إلى المدعى عليهم الرائد المتقاعد من الأمن العام أحمد ج.

وربيع ش. للمساعدة بإدخال أولادهم إلى المدرسة الحربية في دورة عام 2016. ورأى بو غيدا أن المدعى عليهم دفعوا المال كأجر غير واجب لإنالة أولادهم وظيفية في الجيش، معتبراً أنهم بذلك ساهموا بتحقيق عناصر المادة الجرمية. وذكر أن الوسطاء قبضوا مبالغ مالية بحجة التأثير في مسلك السلطات الرسمية، ما سبب المس بسمعة المؤسسة العسكرية. لقد انطلق القرار الاتهامي من وقائع عبارة عن صفقات مالية، نفذها الرائد المتقاعد أحمد ج. وربيع ش. ابتزازاً من خلالها أهالي التلاميذ الذين تقدم

أولادهم للدخول إلى المدرسة الحربية. وقسم القرار الوقائع إلى ثلاث صفقات. الأولى بين ربيع ش. ومروان س. طلب بموجبها ربيع مبلغ 175 ألف دولار لتثبيت نجاح ابن مروان في الحربية. والصفقة الثانية بين ربيع وحسام ز. فيما الصفقة الثالثة بين زياد أ. والرائد المتقاعد أحمد ج. والتي كانت قيمتها 110 آلاف دولار قبضها الأخير بعد «زعمه» أن بإمكانه إدخال ابن أحمد ف. إلى الكلية الحربية. وقد توسط في هذه الصفقة زياد الذي جلب المال من والد التلميذ وسلمه لأحمد ج. مقابل حصته البالغة عشرة آلاف دولار. بغوص القاضي بو غيدا في متن قراره الظني بالأسباب التي دفعت أهالي التلاميذ إلى دفع مبالغ مالية لدخول الكلية الحربية، فيذكر - على سبيل المثال - أن سائق الكميون أحمد ف. أجاب رداً على سؤال: «لماذا دفعت؟»، بالقول: «نذرت نذراً لكي يدخل ابني إلى الكلية الحربية. حُلم ابني أن يكون ضابطاً، فأصبح حُلمي